الأمم المتحدة

A/67/875–S/2013/313

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

منذ عشرين عاماً، في عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها؛ وتعيد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامة أقاليمها وحرمة حدودها الدولية؛ وتؤكد أن منطقة داغليق قره باغ (ناغورني - كاراباخ) هي جزء من أذربيجان، وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة (القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)). وأشار مجلس الأمن بشكل محدد في هذه القرارات أيضاً إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين في أذربيجان، وشن

070613 070613 13-34591 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هجمات على المدنيين وقصف أراضيها. ولقد صيغت مجموعة من البيانات الرئاسية التي اعتمدها مجلس الأمن بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥ في نفس الاتجاه.

وبعبارة أخرى، فإن القرارات المذكورة أعلاه، والتي تشكل بوضوح أكثر الأحكام حجية وإلزاماً بشأن هذه المشكلة، تسلم بأن أعمال القوة العسكرية ارتكبت ضد أذربيجان، وبأن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وللأسف، فإن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن لم تنفذ بعد، وجهود الوساطة التي تبذل منذ أكثر من ٢٠ عاماً في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تحقق نتائج بعد. وعلى ضوء هذه الخلفية، وبهدف تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الضرورة الملحة لمعالجة المشاكل الرئيسية التي يتسبب بها العدوان المتواصل على أذربيجان، تبذل أرمينيا جهوداً لتشويه الحالة الفعلية، والتقليل من أهمية قرارات مجلس الأمن، وإساءة تفسير أحكامها.

وعلى هذا النحو، أكد الممثل الدائم لأرمينيا في رسالته الموجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/279) أن أذربيجان رفضت زعماً الامتثال لما ورد في قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٣ من أحكام رئيسية فيما يتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وعرقلت بالتالي تنفيذ هذه القرارات في الوقت المناسب وأبطلت أثرها المتوخى. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم لكم دراسة موجزة تدحض بسهولة التفسير الذي تقدمه أرمينيا للأحداث وتشهد على عدم امتثالها المتعمَّد للقرارات ومحاولاتها المستمرة على مر السنين لعرقلة عملية السلام.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

عدم امتثال جمهورية أرمينيا لقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)

١ - كما هو معروف، بدأت المرحلة الحالية من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في نهاية عام ١٩٨٧، أثناء وجود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي)، بالمطالبات الإقليمية العلنية لأرمينيا بشأن إقليم داغليق قره باغ (ناغورني - كاراباخ) المتمتع بالحكم الذاتي التابع لأذربيجان. وشكلت تلك المطالبات بداية شن الهجمات على الأذربيجانيين في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي وفي أرمينيا نفسها على حدٍّ سواء وطردهم منهما. وهذا دليل واضح على أن المطالب الانفصالية التي بلغت ذروتها بمقتل آلاف المدنيين الأذربيجانيين وبطرد نحو مليون أذربيجاني من منازلهم في أرمينيا وفي الأراضي المحتلة لأذربيجان على حد سواء، لم تكن ''تطلعات سلمية'' منذ بداية الأمر، كما تؤكد أرمينيا. وعلاوة على ذلك، وخلافاً لدستور الاتحاد السوفياتي، اتخذت أرمينيا وأفراد الطائفة الأرمنية في داغليق قره باغ عدداً من القرارات لبدء عملية انفصال من جانب واحد للإقليم المتمتع بالحكم الذاتي عن أذربيجان. ومن بين تلك القرارات القرار الذي أقرَّه برلمان أرمينيا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والذي يدعو إلى ''توحيد'' أرمينيا وداغليق قره باغ. وخلال وجود الاتحاد السوفياتي، اعتبرت سلطات الاتحاد السوفياتي المختصة أن كل هذه القرارات التي اتخذها الجانب الأرمني باطلة. وبناء على ذلك، نالت أذربيجان استقلالها بالحدود الإقليمية التي كانت لديها داخل الاتحاد السوفياتي.

٢ - وعقب استقلال الجمهوريتين التابعتين للاتحاد السوفياتي سابقاً، تكثفت الهجمات المسلحة على أذربيجان. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، اجتيحت بلدة خوجالي في أذربيجان كما هو معروف. ولقد حصل ذلك بعد مرور أقل من شهر على إشارة مجلس الأمن إلى ''التزام أرمينيا رسمياً بتأييد مقاصد ومبادئ الميثاق التي تتضمن المبادئ المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات وعدم استخدام القوة''[(١)].

٣ - وفي مطلع أيار/مايو ١٩٩٢، استولى الأرمنيون على شوشا، وهي أكبر مدينة مأهولة بالأذربيجانيين والمركز الإداري في داغليق قره باغ. ولقد أعرب مجلس الأمن في مذكرته الرئاسية التي اعتمدها في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ عن قلقه الشديد ''للأنباء الواردة مؤخراً

(١) انظر S/23496.

بشأن تدهور الحالة المتصلة بناغورني - كاراباخ، وبسبب انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار التي تسببت في وقوع خسائر فادحة في الأرواح البشرية وأضرار مادية واسعة النطاق، وبسبب العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة لبلدان المنطقة''، ودعا ''جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لوضع حد للعنف ...''[٢]. وعلى الرغم من ذلك، في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢، وعقب قصف مباشر بالمدفعية من داخل أراضي أرمينيا، جرى احتلال لاشين، وهي منطقة واقعة بين أرمينيا وإقليم داغليق قره باغ في أذربيجان، ومأهولة بمعظمها بالأذربيجانيين.

٤ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٢، اعتمد المجلس مذكرتين رئاسيتين أخريين[٣]. إلا أن لا تلك التدابير التي اتخذت في مجلس الأمن ولا الجهود التي بذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا استطاعت أن تحول دون تصاعد دوامة الحرب. والسبب في ذلك ببساطة أن المطالبات الإقليمية لأرمينيا في أذربيجان وعملياتها العسكرية ضدها استهدفت منذ البداية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإحداث تغيير جوهري في تكوينها الديمغرافي.

٥ - ولقد أدت الهجمات الأرمينية على مناطق واقعة داخل أذربيجان عام ١٩٩٣ إلى إصدار مجموعة تتألف من أربعة قرارات لمجلس الأمن وثلاث مذكرات صادرة عن رئاسته. ولا بد من الإشارة إلى أن مجلس الأمن أعرب للمرة الأولى، في المذكرة الرئاسية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، عن ''قلقه البالغ إزاء تدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان''، وأشار تحديداً إلى ''غزو القوات الأرمنية المحلية لمنطقة كيلبادجار التابعة لجمهورية أذربيجان''، وطالب بالوقف الفوري لجميع هذه الأعمال العدائية وبانسحاب هذه القوات ''وأكد من جديد سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها''[٤].

٦ - وذكر الأمين العام في التقرير الذي قدمه بطلب من مجلس الأمن في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أن ''اشتداد القتال داخل ناغورني - كاراباخ وحولها، وخصوصاً الهجمات التي شنت مؤخراً على إقليمي كيلبادجار وفيزولي في أذربيجان، يشكل تهديداً خطيراً لصون الأمن والسلم الدوليين في إقليم عموم القوقاز بكامله''[٥]. ورداً على تأكيد أرمينيا بأنه

(٢) انظر S/23904.

(٣) انظر S/24493، المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، و S/24721، المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٤) انظر S/25539.

(٥) انظر S/25600، الفقرة ١٠.

”لم تشارك قوات عسكرية من جمهورية أرمينيا في الأعمال القتالية في إقليم كيلبادجار“[٦]، أوضح الأمين العام أن ”ما ورد عن استخدام أسلحة ثقيلة، مثل دبابات *T-72*، وطائرات الهليكوبتر القتالية *Mi-24*، والطائرات المتطورة الثابتة الجناحين، أمور باعثة على القلق بصورة خاصة، ويبدو أنها تشير إلى اشتراك ما يتجاوز القوى الإثنية المحلية فيها“[٧].

٧ - وفي ذلك الصدد، أكد مجلس الأمن من جديد في القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) الذي اتخذه بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ مبدأ ”عدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي“ المطبق على العلاقات فيما بين الدول، مطالباً ”بوقوف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فوراً بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وبانسحاب جميع قوات الاحتلال فوراً من منطقة كيلبادجار وغيرها من المناطق الأذربيجانية التي جرى احتلالها مؤخراً“[٨]. وحمل عدد من أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها عقب التصويت الجانب الأرمني المسؤولية عن تصاعد حدة الأعمال القتالية وعرقلة مبادرات السلام. وعلى هذا النحو، وجَّه ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الانتباه إلى أن ”الهجوم الذي جرى مؤخراً يتزامن مرة أخرى مع تجدد المساعي في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للعودة إلى المحادثات“، وإلى ”... عدم استعداد الطرف الذي ينتصر على أرض الواقع في أي وقت من الأوقات لبذل جهود من أجل التوصل إلى تسوية“[٩].

٨ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)، توصلت مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤلفة من تسعة بلدان، إلى ”جدول زمني للخطوات العاجلة“ من أجل تنفيذ هذا القرار. وشدد السيد ماريو رافاييللي، رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في التقرير الذي قدمه إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، على أن الجانب الأرمني قد تجاهل مطالب مجلس الأمن، وشنَّ هجوماً، واستولى على أراضٍ جديدة في أذربيجان، وضرب عرض الحائط بجهود الوساطة الرامية إلى إيجاد تسوية توافقية. وعلى هذا النحو، وفقاً للسيد رافاييللي، وبينما كان اجتماع البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في روما في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ”جارياً وكنا نعمل على التوصل إلى صيغة نهائية للجدول الزمني، وصلتنا أخبار تفيد بأن القوات المعارضة استولت على مدينة أغدام، بعد استمرار

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠. التوكيد مضاف.

(٨) قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٩) انظر S/PV. 3205، ص. ١٢. التوكيد مضاف.

تصعيد الأعمال العدائية فيها والهجمات المسلحة عليها. وكنا حينئذ نواجه حالة تتمثل ليس فقط في عدم تنفيذ القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) بعد ثلاثة أشهر من الموافقة عليه وإنما كان يجري أيضاً احتلال المزيد من أراضي جمهورية أذربيجان"[١٠]. وأضاف رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً أن "الاستيلاء على أغدام يتعارض تعارضاً كلياً مع التأكيدات الأرمنية بشأن ناغورني - كاراباخ المتمثلة في أنهم ملتزمون بالتسوية السلمية للنزاع، وتحديداً في أنهم لا يعتزمون الاستيلاء على أغدام". ووفقا للسيد رافاييللي، لا يمكن تفسير الاستيلاء على أغدام بأنه دفاع عن النفس: "فلقد زرت بنفسي المكان، ومما رأيته في بعثتي، تبين لي أن الحالة العسكرية هناك لا تشكل تهديداً عسكرياً خطيراً على ناغورني - كاراباخ"[١١].

٩ - وعقب إجراء مشاورات مع البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أدلى رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ببيان "يدين بشدة الهجوم على مدينة أغدام الأذربيجانية" و "يطلب الوقف الفوري للأعمال العدائية والانسحاب من الأرض المحتلة". ووفقاً لهذا البيان، "إن هذا العمل غير المقبول وقع في نفس الوقت الذي كانت فيه البلدان التسعة مجتمعة لتحضير الصيغة النهائية للجدول الزمني لوقف إطلاق النار". وأولت البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أهمية خاصة إلى أن هذا العمل "ينتهك بالتحديد التعهدات المباشرة والمتكررة المقدمة إلى رئيس مؤتمر مينسك من جانب زعماء الطائفة الأرمنية في ناغورني - كاراباخ بأنهم لن يستولوا على أغدام"[١٢]. واختتمت البلدان التسعة بالتشديد على أن "هذا السلوك الذي يذكر بأعمال مماثلة تتعلق بالأراضي الأذربيجانية في كيلبادجار يثير الشك فيما إذا كان يمكن مواصلة إشراك هذه المجموعة في عملية التفاوض التي تجري برعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على النزاع في ناغورني - كاراباخ"[١٣].

١٠ - وأشار البيان المذكور أعلاه الصادر عن البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً إلى مسؤولية أرمينيا: "إن هؤلاء الذين يشجعون الطائفة الأرمنية في ناغورني - كاراباخ على مواصلة القتال والتعدي على الأراضي المحيطة

(١٠) انظر S/26184، المرفق، الفقرة ٩.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١٢. التوكيد مضاف.

(١٢) انظر S/26184، التذييل.

(١٣) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

يشاركون في تحمل المسؤولية عن الخسائر المستمرة في الأرواح الأرمنية وتدمير الاقتصاد الأرمني"[١٤].

١١ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٥٣ (١٩٩٣) الذي أدان فيه "الاستيلاء على منطقة أغدام وعلى جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً في الجمهورية الأذربيجانية"، وطالب "بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وانسحاب قوات الاحتلال المعنية انسحاباً فورياً وكاملاً وغير مشروط من منطقة أغدام ومن جميع المناطق الأخرى التي احتلت في الجمهورية الأذربيجانية". وأكد مجلس الأمن من جديد أيضاً "سيادة أذربيجان وسائر دول المنطقة ووحدة أراضيها"، و "حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة لحيازة الأراضي"[١٥].

١٢ - ومن الأهمية بمكان التذكير أيضاً بما أدلى به أعضاء المجلس من بيانات عقب التصويت. فلقد قال ممثل باكستان:

> "باكستان تدين العدوان الأرمني المستمر على جمهورية أذربيجان وتطالب بالانسحاب الفوري للقوات الأرمنية من جميع الأراضية الأذربيجانية المحتلة. وإننا نحث جمهورية أرمينيا على احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وندعو إلى إيجاد تسوية عادلة وسلمية للمشكلة على أساس احترام مبادئ السلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود المعترف بها دولياً"[١٦].

ووفقاً لممثل فرنسا، "إن الأحداث الأخيرة التي اتسمت بقيام القوات الأرمنية المحلية بشن هجمات على أغدام، انتهاكاً للالتزامات التي تم التعهد بها أثناء البعثة الأخيرة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى المنطقة، لتستحق إدانة واضحة. وهذا ما ينص عليه دون لبس هذا القرار"[١٧].

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن بالغ القلق الذي تشعر به القيادة الروسية إزاء الأعمال الهجومية التي قامت بها وحدات مسلحة من أرمن ناغورني - كاراباخ، والتي أدت إلى الاستيلاء على بلدة أغدام الأذربيجانية، وأشار إلى أن "هذه الأعمال جرت بالرغم من التأكيدات التي قدمها الممثلون الرسميون الأرمن إلى الجانب

---

(١٤) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

(١٥) قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٦) انظر S/PV.3259، ص. ٧.

(١٧) المرجع نفسه، ص. ٨.

الروسي بأن الوحدات الأرمنية في ناغورني - كاراباخ لن تقوم بأية عمليات هجومية برية وأنه ليس في نيتها مهاجمة أغدام"[١٨].

وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه "لا يمكن تبرير الاستيلاء على أغدام بأية حجة كانت من أجل الدفاع عن النفس"، وأضاف أن "الأخطر من ذلك أن هذا العمل عطَّل عملية السلم ..."[١٩].

ورأى ممثل البرازيل أن "الاستيلاء على إقليم أغدام في أذربيجان... عرَّض للخطر جهود التفاوض"[٢٠].

ولاحظ ممثل هنغاريا "بخيبة أمل متزايدة أنه في غياب عمل دولي فعال ضد العنف العشوائي وأعمال الإبادة، يستخلص البعض أن أهدافهم يمكن تحقيقها من خلال العدوان وأنه يمكن الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة وطرد مئات الآلاف من الناس من أراضيهم دون عقاب"[٢١].

واسترعى ممثل فترويلا "انتباه جمهورية أرمينيا إلى المسؤوليات التي يحملها إياها المجتمع الدولي، من حيث اشتراكها في النزاع وكذلك من حيث قدرتها على الإسهام الفعال في إنهائه الفوري"[٢٢].

ورأى ممثل إسبانيا أن "الزيادة التدريجية في الأعمال العدائية العسكرية، التي صاحبت مؤتمر روما، لا تشير فحسب إلى انتهاك التعهدات التي قطعها مراراً المجتمع الأرمني على نفسه في ناغورني - كاراباخ بل تعد أيضاً شاهداً على الاستهانة بمبادئ القانون الدولي ...". كما أضاف أن "وفده يرى أن الاستيلاء على مدينة أغدام والمنطقة المحيطة بها يعني أن قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) قد انتهك بصريح العبارة"[٢٣].

---

(١٨) المرجع نفسه، ص. ٩-١٠.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) المرجع نفسه، ص. ١٤-١٥.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

١٣ - ولم يحل قرارا مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، وكذلك البيانات والدعوات المذكورة أعلاه التي أدلى بها أعضاء المجلس، وجهود الوساطة بقيادة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، دون مواصلة الجانب الأرمني أعماله الهجومية والاستيلاء على أراضٍ جديدة في أذربيجان.

١٤ - وأدان مجلس الأمن في المذكرة الرئاسية التي اعتمدها في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ الهجوم الذي شن على منطقة فيزولي التابعة لأذربيجان وطالب ''بوقف فوري للأعمال العدائية وعمليات القصف التي تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر، وبالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من منطقة فيزولي، ومن مقاطعتي كيلبادجار وأغدام والمناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً من جمهورية أذربيجان''. وأعاد مجلس الأمن أيضاً تأكيد ''السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة وحرمة حدودها''؛ وأعرب عن ''بالغ قلقه إزاء ما كان لهذه الأعمال العدائية من أثر على الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع''. وجرى التشديد على دور أرمينيا التي دعيت إلى ''ممارسة ما تنفرد به من نفوذ'' وإلى ''أن تكفل عدم إمداد القوات المعنية بالوسائل التي تمكنها من إطالة أمد حملتها العسكرية أبعد من ذلك''[٢٤].

١٥ - وعلى الرغم من مطالب مجلس الأمن المذكورة أعلاه، واصلت القوات الأرمنية عملياتها الهجومية في أذربيجان، وأنجزت الاستيلاء على فيزولي بحلول ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣. وفي اليوم نفسه، استولت على منطقة جبريل، وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، على منطقة غوبادلي في أذربيجان. وهكذا، وبعد مرور أقل من شهر على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣)، هاجمت القوات الأرمنية ثلاث مناطق أخرى في أذربيجان تقع خارج إقليم دغليق قره باغ واستولت عليها.

١٦ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، زارت الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، البارونة مارغاريتا أف أوغلاس، البلدان الثلاثة في جنوب القوقاز، وهي أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا. وفي تقريرها عن زيارتها، تسترعي الانتباه بشكل خاص التعليقات التالية:

(٢٤) انظر S/26326.

”... اجتمعت بقيادة ناغورني – كاراباخ لمناقشة آفاق إحراز بعض التقدم في معالجة المسائل المتصلة بالنزاع معهم. ولقد نأى ممثلها، السيد كوتشاريان، بنفسه عن النهج الشامل لمجموعة مينسك في السعي لمعالجة المسائل المتصلة بالنزاع. ولقد تساءل عن الحكمة في تقديم تنازلات من جانب واحد إلى الجانب الآخر قبل بدء مؤتمر مينسك – مع العلم أن هذه التنازلات جزء لا يتجزأ من الجدول الزمني“[٢٥].

كما أضافت الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا:

”... إن زيادة الأراضي الخاضعة للاحتلال، وعدم اليقين بشأن توسيع نطاق وقف إطلاق النار وتعزيزه، وتزايد عدد اللاجئين وغياب الإحساس بالضرورة الملحة لمعالجة الأزمة كلها عوامل تثير القلق البالغ. ومما يثير القلق أيضاً سياسة حرق الأراضي غير المقبولة التي تمارسها القوات العسكرية لناغورني – كاراباخ. ولقد أثرتُ هذه المشكلة الأخيرة وأعربتُ عن آرائي بشأن هذه الممارسة بعبارات لا لبس فيها خلال المناقشات التي أجريتها مع ممثلي أرمينيا والمحادثات التي عقدتها مع قيادة ناغورني – كاراباخ“[٢٦].

١٧ – وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)، الذي أعاد فيه التأكيد على ”السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة“ و ”حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة“ وأهاب بالأطراف المعنية ”إضفاء الفعالية والدوام على وقف إطلاق النار الذي تم إقراره نتيجة للاتصالات المباشرة التي جرى الاضطلاع بها بمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي دعماً لفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا“، وأعاد مرة أخرى تأكيد ”دعمه التام لعملية السلام“، ودعا إلى ”التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والعاجلة المنصوص عليها في ’الجدول الزمني المعدل‘ لمجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخراً وإزالة جميع العقبات التي تعترض الاتصالات والنقل“[٢٧].

١٨ – ولكن، بعيد اتخاذ ذلك القرار وعلى الرغم من المساعي الدبلوماسية المكثفة واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تجددت العمليات العسكرية في المنطقة واحتلت القوات الأرمنية منطقتين أخريين من أذربيجان تقعان

(٢٥) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٣٠١، براغ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص. ٨.

(٢٦) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

(٢٧) قرار مجلس الأمن ٨٧٤ (١٩٩٣)، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

خارج إقليم دغليق قره باغ، وهما غواريز وزنغلان. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعرب رئيس مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن قلقه البالغ في ذلك الصدد، مؤكداً أنه ''لا يمكن أن يكون اكتساب الأراضي بالقوة مسموحاً أو مقبولاً كأساس للمطالبات الإقليمية''[٢٨]. وتأتي صياغة الإعلان الذي وافقت عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن آخر التطورات في النزاع على أرض الواقع، في نفس الاتجاه: ''لا يمكن الاعتراف باكتساب الأراضي بالقوة، ولا يمكن استخدام احتلال الأراضي للحصول على الاعتراف الدولي أو لفرض تغيير للوضع القانوني''[٢٩]. وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد في بيانه المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في جملة أمور ''الأهمية التي يوليها للسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وسيادتها، وفقاً لمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا''[٣٠].

١٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)، الذي ''يدين بصفة خاصة احتلال منطقة زنغلان ومدينة غوراديز، والهجمات التي شنت على المدنيين، وعمليات قصف أراضي الجمهورية الأذربيجانية''؛ ويطالب الأطراف المعنية ''بالوقف الفوري للأعمال القتالية المسلحة والأعمال العدائية، وبالانسحاب من جانب واحد للقوات المحتلة من منطقة زنغلان ومدينة غوراديز، وانسحاب القوات المحتلة من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في أذربيجان''، ويحث بقوة الأطراف المعنية ''على أن تستأنف فوراً القيام، على نحو فعال ودائم، بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه نتيجة للاتصالات المباشرة المضطلع بها بمساعدة حكومة الاتحاد الروسي دعماً لمجموعة مينسك، وعلى مواصلة السعي نحو تسوية النزاع عن طريق التفاوض ...''. وأعاد مجلس الأمن أيضاً تأكيد ''سيادة وسلامة أراضي أذربيجان وجميع الدول الأخرى في المنطقة''، وكذلك تأكيد ''حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة''[٣١].

٢٠ - وذكر ممثل باكستان في البيان الذي أدلى به قبل التصويت، في جملة أمور، ما يلي:

> ''لا يزال وفد بلدي يشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في جمهورية أذربيجان الناجمة عن العدوان على إقليمها. ويجب أن يأخذ المجلس علماً على الفور بآخر هجوم شنته القوات الأرمنية واحتلال مناطق جبريل وفيزولي وزنغلان وكوباتلي

(٢٨) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٨٤، براغ، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. التوكيد مضاف.

(٢٩) انظر S/26718، الضميمة الأولى. التوكيد مضاف.

(٣٠) انظر S/26728، المرفق.

(٣١) قرار مجلس الأمن ٨٨٤ (١٩٩٣)، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. التوكيد مضاف.

الأذربيجانية. ولا يمثل ذلك انتهاكاً لسيادة إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية فحسب إنما لقد أسفر هذا العدوان أيضاً عن مأساة إنسانية جسيمة، أرغمت أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من السكان المحليين إلى الهروب من منازلهم والتماس اللجوء في البلدان المجاورة"[٣٢].

٢١ - ولقد أدلى عدد من أعضاء المجلس ببيانات عقب التصويت، أدانوا فيها الاستخدام المفرط للقوة، وركزوا على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية المسلحة وإعادة وقف إطلاق النار، وأعربوا عن تأييدهم لعملية مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبمعزل عن ذلك، جرى التأكيد بوجه خاص على الحالة الإنسانية الطارئة في المنطقة، ولا سيما التشريد القسري لعدد كبير من المدنيين في أذربيجان. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى ما يكتسيه مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة من أهمية بالغة.

وأعرب ممثل فرنسا عن القلق البالغ الذي يساور حكومة بلده "إزاء استئناف أعمال القتال مؤخراً في نزاع ناغورني - كاراباخ واحتلال منطقة زنغلان، مما أدى إلى التشريد القسري لعشرات آلاف الأشخاص، وتسبب على هذا النحو بتفاقم معاناة السكان المدنيين في المنطقة"[٣٣]. وأشار كذلك إلى ما يلي:

"يتعين إدانة هذه الأحداث بأشد العبارات. ولقد فعل المجلس ذلك للتو بشكل لا لبس فيه من خلال اتخاذ ذلك القرار. فلا يجوز اكتساب الأراضي بالقوة، ولا يمكن القبول بأن يحصل ذلك لأغراض التفاوض. وإننا نطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية المسلحة، وانسحاب قوات الاحتلال من جانب واحد من منطقة زنغلان والانسحاب من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في جمهورية أذربيجان وفقاً للجدول الزمني المعدل لمجموعة مينسك"[٣٤].

وقال ممثل هنغاريا، في جملة أمور، ما يلي:

"إننا نود التشديد على مدى أهمية تأكيد القرار الذي اتخذ للتو مجدداً على سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وجميع الدول الأخرى في المنطقة، وتأكيده مجدداً على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. ونود أيضاً تسليط الضوء على الموقف الوارد في إعلان مجموعة مينسك المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي،

(٣٢) انظر S/PV.3313، ص. ٤-٥.

(٣٣) المرجع نفسه، ص. ٦-٧.

(٣٤) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

بأن احتلال الأراضي لا يمكن أن يستخدم لمحاولة الحصول على الاعتراف الدولي أو فرض تغيير للوضع القانوني ”[٣٥].

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أنه ”يتعين وقف انتهاك سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وجميع الدول الأخرى في المنطقة، كما يوضح هذا القرار والقرارات السابقة“[٣٦].

ووفقاً للبرازيل: ”يكمل القرار الذي صدر اليوم القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣). ويجب أن تمتثل الأطراف المعنية والأطراف الأخرى لتلك القرارات امتثالاً تاماً، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقف أعمال القتال والأعمال العدائية الأخرى، وانسحاب قوات الاحتلال فوراً من المناطق التابعة لجمهورية أذربيجان التي جرى احتلالها مؤخراً“[٣٧].

٢٢ - وتقرر وقف إطلاق النار في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ وأعيد تأكيده فيما بعد في عدة مناسبات. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان، أعرب فيه عن ”ارتياح المجلس لأن وقف إطلاق النار في المنطقة المتفق عليه في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ من خلال وساطة الاتحاد الروسي بالتعاون مع مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يزال قائماً منذ سنة تقريباً“. ويدحض ذلك تماماً ما أكدته أرمينيا بأن أذربيجان رفضت الامتثال زعماً لما ورد في قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٣ من أحكام رئيسية فيما يتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار[٣٨].

٢٣ - وأكد مجلس الأمن من جديد أيضاً، في بيانه الرئاسي المذكور أعلاه الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ”جميع قراراته المتعلقة، في جملة أمور، بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة“، وكذلك ”عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة“[٣٩]. إلا أن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن في ذلك الصدد، والتي يأتي في مقدمتها انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، لم تنفذ بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصرار أرمينيا على مطالباتها التوسعية غير الواقعية والتدابير المتسقة التي تتخذها في الأراضي الأذربيجانية المحتلة بهدف مواصلة تعزيز الوضع القائم الراهن للاحتلال ومنع عودة أكثر من

(٣٥) المرجع نفسه، ص. ٩-١٠. التوكيد مضاف.

(٣٦) المرجع نفسه، ص. ١٠-١١.

(٣٧) المرجع نفسه، ص. ١١-١٣.

(٣٨) انظر، على سبيل المثال، S/2013/279.

(٣٩) S/PRST/1995/21.

٧٠٠ ٠٠٠ من الأذربيجانيين المشردين داخلياً إلى منازلهم يمثل تحدياً سافراً لعملية تسوية النزاع وتهديداً خطيراً للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٢٤ - وهناك حالات كثيرة في تاريخ الدول تحاول فيها دولة ما تمويه دورها في الاستيلاء بالقوة على أراضي دولة أخرى بإقامة أنظمة عميلة في الأراضي المحتلة[٤٠]. وكما يتبين من الممارسات السابقة، فإن هذه الأنظمة تتشكل في بعض الأحيان بالتعاون مع فئات معينة من سكان البلد أو الإقليم المحتل. وتتضح هذه الخصائص في السياسات والممارسات التي تتبعها أرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا، وبعد أن نجحت في إجبار جميع الأذربيجانيين على مغادرة إقليم دغليق قره باغ، لا تدخر وسعاً في تقديم الطائفة الأرمنية في المنطقة بوصفها ممثلها الوحيد. وفي مرحلة من المراحل، شكلت المطالبات غير الواقعية لأرمينيا بشأن تلك المسألة عقبة خطيرة أمام عملية السلام ترتب عليها إدلاء رئيس مجموعة مينسك فيما يتعلق بالمساواة بين الأرمن والأذربيجانيين في إقليم داغليق قره باغ باعتبارهما ''طرفين معنيين'' بالتوضيح الهام التالي:

> ''وبناء على تكليف مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس، يعود حل المشكلة إلى رئاسة مؤتمر مينسك، بعد إجراء مشاورات مع البلدان الأحد عشر في مجموعة مينسك. ولقد تم الاتفاق على جوانب أخرى من هذه المشكلة إلى حد كبير: وتقرر على هذا النحو أن 'الطرفين المعنيين' سوف يشاركان في مداولات الأفرقة العاملة على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين، في حين سيكتفيان بحضور الجلسات العامة، ولن يكون بوسعهما الإعراب عن آرائهما، عند الاقتضاء، إلا من خلال الرئيس.
>
> ''إلا أن هذه القرارات تتعلق بكلا 'الطرفين المعنيين' دون أي تمييز بينهما. ولم يستطع الرئيس الإيطالي للمجموعة، خلال المشاورات التي أجراها، أن يتوصل إلى توافق للآراء بين البلدان الأخرى في مجموعة مينسك تأييداً للمقولة الأرمنية ومفادها أن التكليف الصادر في ٢٤ آذار/مارس سوف يتيح له أن يمنح الطرف الأرمني في ناغورني - كاراباخ أولوية رسمية على الطرف الأذربيجاني، أو حتى أن يدعو الطرف الأول 'ممثلين منتخبين'''[٤١].

---

(٤٠) Adam Roberts, "Transformative military occupation: applying the laws of war and human rights"، متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.iihl.org/iihl/Documents/roberts_militaryoccupation1.pdf.

(٤١) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٧٩، براغ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ص. ٣. التوكيد مضاف.

٢٥ - وفي ما يتعلق بدور أرمينيا في النزاع ونتائجه، لا ينبغي بالتأكيد أن تؤدي الصياغة الغامضة لقرارات مجلس الأمن إلى التضليل. وغني عن القول إن هذه القرارات تمثل نتاج تسويات سياسية صعبة. ولذلك، كان من الضروري، وفق ما أفاد أحد أعضاء المجلس، ''التوصل إلى توازن معقول بين الإقرار بأن التوتر قائم بين أرمينيا وأذربيجان والتسليم بالطابع المحلي للقتال''(٤٢). وبناءً عليه، يسود الانطباع هنا بأن المقصود هو الحفاظ على ''توازن معقول'' عوضاً عن تسمية الأمور بأسمائها. إلا أنه ليس واضحاً أن دور جمهورية أرمينيا هو دور المعتدي فحسب، بل إن سيطرتها الفعلية المستمرة على إقليم دغليق قره باغ والأراضي المحتلة الأخرى كبيرة، وهذه الأفعال تستتبع مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي.

٢٦ - وكما يتبين من المعلومات الواردة أعلاه، فإن قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية، إلى جانب وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، توجه اللوم كله، إلى حد كبير، للقوات الأرمنية المحلية وقادتها، فيما تدعو حكومة أرمينيا إلى ''ممارسة ما تنفرد به من نفوذ'' لتحقيق امتثال هذه القوات لمطالب مجلس الأمن. وفي الواقع، فإن الشخصيتين الرئيسيتين من بين الزعماء الأرمن المحليين في دغليق قره باغ هما الرئيس الحالي لأرمينيا ورئيسها السابق. ولقد استهل الرئيس الحالي لأرمينيا (منذ عام ٢٠٠٨)، سيرج سركيسيان، مسيرته المهنية بوصفه ''رئيس لجنة قوات الدفاع الذاتي'' الانفصالية من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣، وقد ترك هذا المنصب عام ١٩٩٣ لشغل منصب وزير الدفاع لأرمينيا (ورئيس حكومتها لاحقاً)(٤٣). أما سلفه، روبرت كوتشاريان، الذي اجتمعت به الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أثناء زيارتها إلى جنوب القوقاز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣(٤٤)، فهو أول ''رئيس'' للانفصاليين، من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧. ثم انتقل إلى أرمينيا وأصبح رئيس حكومتها، ثم رئيس أرمينيا في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٨. والمسيرة المهنية لوزير الدفاع الحالي لأرمينيا، سيران أوهانيان، مميزة بدورها لا سيما فيما يتعلق بتنقلاته المتكررة أثناء الخدمة بين أرمينيا وإقليم داغليق قره باغ المحتل في أذربيجان. وعلى هذا النحو، فقد شغل مناصب متنوعة في ''هياكل القيادة العسكرية'' الانفصالية في دغليق قره باغ من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨، قبل تعيينه قائداً للفيلق الخامس في القوات المسلحة لأرمينيا. وفي العام التالي، عُيِّن ''وزير دفاع'' لما يدعى

(٤٢) انظر S/PV. 3205، ص. ١١.

(٤٣) انظر: http://www.president.am/en/serzh-sargsyan/.

(٤٤) انظر الفقرة ١٦ أعلاه.

''جمهورية ناغورني - كاراباخ''، ثم ترك هذا المنصب عام ٢٠٠٧ ليصبح نائباً أول لوزير الدفاع ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة لأرمينيا. ومنذ عام ٢٠٠٨، يشغل سريان أوهانيان منصب وزير دفاع أرمينيا(٤٥).

٢٧- وفي الواقع، كان تقلب الأفراد في المناصب القيادية فيما بين الكيانين المستقلين زعماً أمراً ملحوظاً على أعلى المستويات الممكنة. وفي ظل هذه الظروف، من المعقول أن نستخلص (على أقل تقدير) أن أرفع الهيئات القائمة حالياً في أرمينيا بحكم القانون كانت هيئات تابعة لها بحكم الواقع حتى في الوقت الذي كانت تحمل فيه لواء ''جمهورية ناغورني - كاراباخ''. وعلى أي حال، كيف يمكن لأرمينيا أن تنفي بصدق إسناد القرارات المتخذة والسياسات المنفذة من قبل رئيسي دولة متعاقبين وذلك بصفة أحدهما ''رئيس جمهورية ناغورني - كاراباخ'' والآخر ''رئيس لجنة قوات الدفاع الذاتي في جمهورية ناغورني - كاراباخ'' سابقاً؟ والواضح أن تلك القرارات والسياسات هي الدافع من وراء مكافأة الشخصين لاحقاً بترفيعهما ليتوليا أسمى منصب في أرمينيا. فإن كانت يريفان نفسها تعتبر الاضطلاع بدور قيادي في ''جمهورية ناغورني - كاراباخ'' موطئ قدم طبيعي في سبيل ارتقاء المدارج في أرمينيا، إذ لا وجود لأي فارق زمني أو مرحلة تشكل فاصلاً زمنياً أو ذا طبيعة أخرى بين الكيانين المستقلين زعماً، فإنه يحق قطعاً لجمهورية أذربيجان أن تعتبر ''جمهورية ناغورني - كاراباخ'' مجرد حديقة خلفية لجمهورية أرمينيا وأن تنظر إلى الكيانين معاً كجزء واحد لا يتجزأ.

٢٨ - ولقد اعترف سيرج سركيسيان، رئيس أرمينيا الحالي، بصراحة في المقابلة التي أجراها معه الصحافي البريطاني توماس دي وال، بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بأن أرمينيا هي التي شنت الحرب، وبأن هدفها هو تنفيذ الخطة التي كانت تعد لها منذ وقت طويل لاحتلال المنطقة الأذربيجانية. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح أن الجانب الأرمني هو الذي تجاهل عن قصد، في مرحلة العمليات العسكرية النشطة من النزاع، مطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية والعدائية من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي واقع الأمر، كان تفكير قادة أرمينيا مختلفاً حينما سنحت فرصة حقيقية لوقف إراقة الدماء وإنقاذ آلاف الأرواح. ولا تحتاج كلمات الرئيس سيرج سركيسيان التالية إلى تفسير:

(٤٥) انظر http://www.gov.am/en/gov-members/20/.

”لقد أقدمنا على تلك الحرب مرة، ولا أعتقد أن بوسعنا أن نفعل ذلك ثانية، فذلك سيكون مستحيلا ببساطة. وربما أمكن ذلك بعد ٥٠ أو ١٠٠ عام. ولكنك حينما تقول للجندي: إسترح، فهو لن يتقدم إلى الأمام مرة ثانية. لم تكن هناك أية ضمانات جادة. فهل يا ترى نتنازل عن الأرض الآن ثم ننظر ما يكون. ولِمَ يتعين عليهم أن ينظروا في ما سيكون لاحقاً؟ لِمَ؟ لا معنى لذلك“[٤٦].

٢٩ - وخلال الفترة التي انقضت منذ اتخاذ قرارات مجلس الأمن، لم تسهم المحاولات للتخلي عن الالتزامات والواجبات الرئيسية الواردة فيها سوى في تعميق عدم الثقة وبالتالي تبديد إمكانية التوصل إلى حل في القريب العاجل. وينبغي الاستنتاج بأن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لن يكون ممكناً أولاً وأخيراً إلا إذا أزيلت عواقب استخدام أرمينيا للقوة بصورة غير مشروعة، مما يكفل بالتالي إنهاء احتلال الأراضي أذربيجانية وضمان وإعمال حق الأذربيجانيين المشردين داخلياً في العودة إلى منازلهم واسترداد ممتلكاتهم ومقتنياتهم. وهذا ما يشترطه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهذا ما لا يمكن المساومة عليه بأي شكل من الأشكال في عملية حل النزاع. ولقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح منذ عام ١٩٩٤ ما يلي:

”يقوم موقف الأمم المتحدة على أربعة مبادئ ورد ذكرها في مختلف قرارات مجلس الأمن، أولها سلامة أذربيجان الإقليمية؛ وثانيها حرمة الحدود الدولية؛ وثالثها عدم جواز اللجوء إلى استعمال القوة للاستيلاء على الأرض؛ ورابعها الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة في أذربيجان“[٤٧].

---

(٤٦) انظر http://www.carnegieendowment.org/2012/24/president-interview-adntragic-anniversary/9vpa.

(٤٧) نشرة صحفية للأمين العام، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، SG/SM/5460، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.